

Distr.: Limited
9 July 2004
ARABIC
Original: English

جمعية الدول الأطراف

لجنة الميزانية والمالية

لاهاي

٦-١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

عرض عام للجهود التي بذلها المسجل فيما يتعلق بالدفاع والمشاركة القانونية
من جانب الضحايا وعملية التشاور المتبعة - تقرير مقدم عملاً بالفقرة ٤
من بيان المنسق المعني بإنشاء نقابة دولية للمحامين الجنائيين

أولاً - الجهود المؤسسية

- ١- ذهبت المشاورات التي أجريت مع المشتغلين بالقانون إلى أبعد بكثير من الولاية المبينة في القاعدة ٢٠ (٣) وكذلك أبعد من كل عمل سابق في ميدان العدالة الدولية، فشملت طائفة واسعة النطاق من المسائل المتصلة بممارسة القانون. وقد استطلع رأى نقابات المحامين وأورابطة المستشارين القانونيين الدولية والوطنية والمحلية، فضلاً عن الرابطة التي تمثل وجهات نظر المحاميات.
- ٢- وقد اتخذت الخطوات الرئيسية التالية:

(أ) الدعوة إلى تقديم تعليقات بشأن آداب المهنة والمساعدة القانونية: استطلع رأى عشر رابطات دولية من جميع أنحاء العالم، ووردت ردود من ست منها.

(ب) استبيانات بشأن آداب المهنة والمساعدة القانونية: استطلع رأى ٥٩ خبيراً من جميع النظم القانونية والمناطق في العالم، ممن عينتهم الرابطة أو حددهم قلم المحكمة بوصفهم ذوي كفاءة خاصة في هذين المجالين؛ وورد ١٧ رداً، أحدها أعده بشكل جماعي بعض الخبراء الذين استطلع رأيهم في إطار موضوع إنشاء النقابة الدولية للمحامين الجنائيين.

- (ج) تنظيم الحلقة الدراسية الأولى بشأن المسائل المتعلقة بالدفاع: بحث فيها ٤٤ مشاركا من جميع أنحاء العالم، على مدى يومين، المشاكل المختلفة المتعلقة بالدفاع. وكان مشروع مدونة قواعد السلوك، وإمكانية إنشاء مكتب للمحامين المتتدين أو هيئة للدفاع داخل قلم المحكمة من المسائل التي بحثت في هذه الحلقة الدراسية.
- (د) إجراء تشاور مفتوح بشأن المشروع الثالث لمدونة قواعد السلوك : اضطلع به في فترة ما بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وشباط/فبراير ٢٠٠٤. وأرسل المشروع إلى المدعي العام وجميع الدول الأطراف و ٨١ رابطة وخبيراً والمحاكم المختصة، وورد ٤١ رداً مما يسمح بإجراء تنقيح شامل للمشروع.
- (هـ) تنظيم الحلقة الدراسية الثانية بشأن المسائل المتعلقة بالدفاع : عقدت هذه الحلقة الدراسية في آيار/مايو ٢٠٠٤ وركزت على مشروع نظام لتسديد تكلفة المساعدة القانونية الذي أعده قلم المحكمة.
- (و) إجراء المناقشات الأخيرة بشأن مشروع مدونة قواعد السلوك للمحامين في آيار/مايو ٢٠٠٤، وانتهت باتفاق عام على أحكام المدونة.
- (ز) دعوة نقابات المحامين الوطنية في جميع الدول الأطراف إلى تقديم معلومات عن الأتعاب المهنية المطبقة على ممارسة القانون والنظم الوطنية للمساعدة القانونية (مازال جارياً).
- (ح) القيام بزيارات لمؤسسات وطنية لمراقبة النهج المختلفة المتبعة إزاء جملة أمور منها المساعدة القانونية، ومراقبة آداب المهنة، وتنظيم الشرطة، والمحققين القضائيين. وشملت هذه الزيارات : في المملكة المتحدة : المجلس العام لنقابة المحامين، ولجنة الخدمات القانونية، ودائرة المحامين المتتدين، ومكتب الإشراف على المحامين، والمحكمة التأديبية للمحامين، واللجنة المستقلة لشكاوى الشرطة، والهيئة المركزية لتدريب وتطوير الشرطة، ودائرة الشرطة المتروبولية، وإدارة المعايير المهنية؛ وفي بلجيكا : الشرطة الاتحادية، والإدارة العامة للدعم التنفيذي، وإدارة التعاون الدولي في عمليات الشرطة، ولجنة شنغن للمعلومات، واللجنة الدائمة لمراقبة خدمات الشرطة، وهيئة التفتيش العامة للشرطة الاتحادية والشرطة المحلية.

(ط) اتصالات ثنائية دائمة مع الرابطة الدولية (النقابة الدولية للمحامين الجنائيين، واتحاد نقابات المحامين الأيرو-أمريكي، واتحاد نقابات المحامين الأوروبية، والاتحاد الدولي للمشتغلات بالمهن القانونية، وغيرها).

ثانياً - إعداد مدونة قواعد السلوك وأعمال معيارية أخرى

٣- قدم المسجل إلى رئيس المحكمة، عملاً بالقاعدة ٨، مقترحاً بشأن مدونة قواعد السلوك المهني للمحامين الذين يمثلون أمام المحكمة. وفيما يلي الخطوات الرئيسية التي اتخذت بصدد إعداد هذا المقترح:

(أ) في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، طلب من عشر رابطات دولية تقديم مساهمات بشأن هذه المسألة.

(ب) قُدّم المشروع الأول الذي يستند إلى تجربة المحاكم المخصصة والمشاريع المقدمة من رابطة المحامين الدولية والنقابة الدولية للمحامين الجنائيين، والبحث الذي اضطلع به قلم المحكمة إلى القضاة في حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

(ج) قُدّم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، كما ذكر أعلاه، مشروع ثانٍ يضم اقتراحات القضاة ونتيجة المشاورات ذات الصلة، وأُرسل إلى جميع الدول الأطراف.

(د) أُرسل، كما ذكر أعلاه أيضاً، مشروع ثالث في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، وأُجريت المشاورات الأخيرة في ١٣ أيار/مايو، حيث تم التوصل إلى اتفاق نهائي بين جميع المشتركين بشأن محتويات المدونة.

٤- كانت مشاركة قلم المحكمة في صياغة ومناقشة لائحة المحكمة تتصل بصفة خاصة بالفصول المتعلقة بمسائل الدفاع ومشاركة الضحايا.

٥- ويتضمن مشروع لائحة قلم المحكمة الأحكام ذات الصلة المتعلقة بمشاركة محامي الدفاع والممثلين القانونيين للضحايا.

ثالثاً - تنظيم قائمة المحامين وأعمال إدارية أخرى

٦- وُضعت قائمة المحامين، وأعلن ٤٨ محامياً عن رغبتهم في إدراج أسمائهم بهذه القائمة. ويجري حالياً استعراض تلك الطلبات على ضوء القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات ولائحة المحكمة.

- ٧- أُعدت قوائم أخرى بهدف تزويد أفرقة الدفاع بمساعدين وخبراء ومحققين مؤهلين.
- ٨- وُضعت الصيغة النهائية للإجراءات الإدارية والدعم المادي اللازم لها في شكل نماذج مختلفة.
- ٩- وأُجريت اتصالات بهدف عقد ترتيبات عمل مع عدة نقابات محامين، لاسيما نقابات البلدان التي أُحيلت بشأنها حالات إلى المدعي العام. وقد تكون هذه النقابات مفيدة للغاية، خاصة عندما يلزم انتداب محامين من خارج المحكمة للعمل بالتعاون مع مكتب المحامين المتبدين للدفاع، المنشأ في لائحة المحكمة المعتمدة بصفة مؤقتة.

رابعاً - وضع نظام للمساعدة القانونية

قُدّم مقترح بشأن وضع نظام لتسديد تكلفة المساعدة القانونية وجرّت مناقشته خلال الحلقة الدراسية الثانية بشأن المسائل المتعلقة بالدفاع، وهو قيد الاستعراض حالياً. واستخدم هذا المقترح، الذي يتمثل الهدف الرئيسي منه في ضمان جودة الدفاع مع إيلاء المراعاة الواجبة في نفس الوقت لقيود ميزانية المحكمة، لإعداد مشروع ميزانية ٢٠٠٥ وكان موضوع تقرير مقدم إلى لجنة الميزانية والمالية.

المرفق

بلدان ومنظمات الخبراء الأفراد الذين استطلع رأيهم

البلد/ المنظمة
إسبانيا
ألمانيا
البرازيل
بلجيكا
البوسنة والهرسك
بيرو
الجمهورية التشيكية
جمهورية كوريا
جمهورية الكونغو الديمقراطية
السنغال
السويد
صربيا والجبل الأسود
غينيا
فرنسا
الكاميرون
كمبوديا
كندا
كرواتيا
كولومبيا
كينيا
المغرب

المكسيك
المملكة المتحدة
موريتانيا
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
الأمم المتحدة

قائمة الروابط الدولية التي استطلع رأيها

هيئة العفو الدولية
رابطة محامي الدفاع - المحكمة الجنائية الدولية لرواندا
رابطة محامي الدفاع - المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة
مجلس نقابات المحامين والجمعيات القانونية في الاتحاد الأوروبي
الرابطة الأوروبية للمحامين الجنائيين
الاتحاد الأوروبي لنقابات المحامين
الاتحاد الدولي للمشتغلات بالمهن القانونية
محامين بلا حدود
المنظمة الدولية لرصد حقوق الإنسان
رابطة البلدان الأمريكية للمحامين
الرابطة الدولية للمحامين الشبان
رابطة المحامين الدولية
لجنة فقهاء القانون الدولية
النقابة الدولية للمحامين الجنائيين
الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان
الرابطة القانونية لآسيا والمحيط الهادئ
لجنة المحامين لمناصرة حقوق الإنسان/حقوق الإنسان أولاً

تحالف مناصرة المحكمة الجنائية الدولية
رابطة المحامين للبلدان الأفريقية
اتحاد المحامين الأوروبيين
الاتحاد الأيبرو-أمريكي لمجالس وجمعيات المحامين
الاتحاد الدولي للمحامين
